الأمم المتحدة

A/C.2/70/L.54

الجمعية العامة

Distr.: Limited
7 December 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٥ (ب) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، إنريكه خ. كارّيو غوميز (باراغواي)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار **A/C.2/70/L.33**

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ٦٤/٢٢٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الذي أقرت فيه وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ٣٣/١٣٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ الذي أقرت فيه خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية [(١)]،

وإذ تشير إلى قراراتها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٦٠/٢١٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٦٢/٢٠٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٦٣/٢٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٦٤/١ المؤرخ

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس – ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

091215 091215 15-21579 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، و ٢١٩/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٢٢٧/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٣٠/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والقرارات الأخرى ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تحيط علماً بقرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي يعتمد مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها بأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، معتمدة في ذلك على ما تحقق من إنجازات في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وساعية إلى النهوض بما لم يكتمل منها،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، والتي أكدت من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدّي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للتنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تدرك أن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أهمية حاسمة متزايدة في تدعيم القدرات الإنتاجية لدى البلدان النامية وآثارٌ إيجابية في التجارة والتدفقات المالية والقدرات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، وتكرر تأكيد أهمية الشراكات العالمية التي تضم الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص،

وإذ تشير إلى أن عام ٢٠١٨ هو العام الذي يصادف الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس،

وإذ تؤكد أهمية العمل داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمبدأ شمول الجميع وأهمية عدم تخلُّف أي بلد عن الركب لدى تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علماً بالقرار الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في اجتماعها الاستثنائي لما بين الدورتين الذي عقدته في ٨ و ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛

٢ - تحيط علماً أيضاً بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[٢]؛

٣ - تسلِّم بأن وحدة التفتيش المشتركة تقدم، في تقريرها عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة[٣]، توصيات إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تنفيذ تدابير ترمي إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحيط علماً بمذكرة الأمين العام المرفقة؛

٤ - تسلم أيضاً بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وماضيه الفريد وخصوصياته، وتؤكد من جديد رأيها بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مظهر من مظاهر التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه، ويسهم في رفاهيتها الوطنية واعتمادها على الذات، وطنياً وجماعياً، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية وتسعى إلى النهوض بما لم يكتمل منها[٤]، وتؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن تحدَّد معالمه ويُرسَم مساره على يد بلدان الجنوب، وأن يظل هذا التعاون مسترشداً بمبادئ احترام السيادة الوطنية، وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة؛

٥ - تؤكد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمِّل له؛

٦ - ترحب بزيادة مساهمات التعاون بين بلدان الجنوب من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتشجع البلدان النامية على القيام طوعاً بمضاعفة جهودها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومواصلة تحسين فعالية التنمية وفقاً لأحكام وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان

---

(٢) A/70/344.

(٣) JIU/REP/2011/3.

(٤) القرار ١/٧٠.

الجنوب، وترحب بالالتزامات بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة خدمةً للتعاون الإنمائي؛

٧ - تطلب مواصلة جعل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي جزءاً من السياسات والأطر الاستراتيجية لصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، حسب الاقتضاء وبما يتسق مع ولاية كل منها، في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٤]؛

٨ - تكرر طلبها إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تقدم توصيات محددة بشأن الدعم الإضافي الذي يمكن أن تقدمه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وجميع الدول للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما يمكن أن يشمل الانتداب الطوعي للموظفين وتعيين موظفين فنيين مبتدئين في مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلاً عن تدابير من أجل تعزيز كفاءة المكتب وتأثيره على نطاق المنظومة؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يُدخل التعديلات اللازمة، حسب الاقتضاء، على إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي[٥]، بالتشاور مع جميع الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

١٠ - تؤكد من جديد الولاية والدور المركزي المنوطين بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مركز التنسيق المعني بتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وتطلب إلى الأمين العام، مع الإشارة إلى ضرورة أن تُجري جميع الدول المزيد من المداولات بشأن الخيارات المعروضة في تقريره عن التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب[٦] قبل الحسم في فكرة جعل مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب جهة مستقلة تشغيلياً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يُضَمِّن التقرير الشامل الذي سيقدمه إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها التاسعة عشرة، المقرر عقدها عام ٢٠١٦، بعد التشاور مع الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقترحاً شاملا بشأن السبل الملموسة لتعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة

(٥) SSC/17/3.

(٦) انظر SSC/18/3.

تأثيره، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبما يشمل الموارد المالية والبشرية والموارد المتعلقة بالميزانية، بوسائل منها إمكانية تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتوصية، في الوقت نفسه، بأن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إسهامات محددة في إطار هذا التغيير، وذلك بغية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١١ - تكرر طلبها إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تُنشئ آلية مشتركة بين الوكالات تكون معززة وذات طابع رسمي بقدر أكبر، يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، للتشجيع على تقديم الدعم المشترك لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتبادل المعلومات عن الأنشطة الإنمائية وعن النتائج التي تحققها مختلف المؤسسات، كلٌّ من خلال نموذج العمل الذي ينتهجه دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعيِّن جهات تنسيق تمثيلية للانضمام إلى الآلية، وتطلب إلى مديرة البرنامج أن تتيح لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الفرصة ليكون ممثَّلا على نحو أكثر انتظاماً في الآليات الاستراتيجية وآليات التنسيق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عند مناقشة المسائل التي تمس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

١٢ - ترحب مع الارتياح بالتقدم الذي أحرزته فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في إنشاء آلية معززة مشتركة بين الوكالات وذات طابع رسمي بقدر أكبر، يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي تعيين جهات تنسيق تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية للانضمام إلى الآلية، وتطلب في هذا الصدد إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تدرج ضمن تقاريرها المنتظمة آخر ما يستجد بشأن التقدم المحرز في أعمال فرقة العمل لتنظر فيه الدول الأعضاء بحلول نهاية عام ٢٠١٦؛

١٣ - تهيب ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المعنية الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مساعدة البلدان النامية على تنفيذ مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات والخبرات المستقاة من بلدان الجنوب، لا سيما مع أقل البلدان نمواً، بناءً على طلبها وبطريقة تتفق مع ولايات تلك المؤسسات وخططها الاستراتيجية؛

١٤ - تدعو منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى التشجيع على نقل التكنولوجيات وفق شروط متفق عليها بشكل متبادل، بما يعود بالنفع على البلدان النامية في إطار السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

١٥ - ترحب بإطلاق آلية تيسير التكنولوجيا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتتطلَّع إلى التعجيل بتفعيلها؛

١٦ - تسلِّم بالدور المهم الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتطلب إلى الأمين العام، في هذا السياق، أن يقوم بدعم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب باتخاذ خطوات، في حدود الموارد المتاحة، لتحديث وإيجاد أدوات جديدة مناسبة في مجال السياسات العامة تساعد منظومة الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء بفعالية، بناء على طلبها، في تسخير التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للمساعدة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١٧ - تنوه بالجهود الإيجابية التي تبذلها مؤسسات الأمم المتحدة لوضع استراتيجيات مواضيعية تتعلق بتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتطلب في هذا الصدد إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية السعي، بعد التشاور مع الدول الأعضاء، إلى زيادة تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، عند الاقتضاء، لتعزيز أثره في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١٨ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تكثف تعاونها وتعزِّز دعمها في المجالات التي أثبت فيها التعاون فيما بين بلدان الجنوب فعاليته، ومن ضمنها تنسيق السياسات العامة، والتكامل الإقليمي، والروابط الأقاليمية، والترابط بين البنى التحتية، وتنمية القدرات الإنتاجية الوطنية من خلال تبادل المعارف والمبتكرات التكنولوجية؛

١٩ - ترحب بالدعم الذي تقدمه بعض البلدان النامية لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الرامية إلى تحسين التغذية والأمن الغذائي، وتدعو إلى تكرار هذا النهج في مجالات أخرى من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، اعتماداً على الخبرة التقنية لمختلف مؤسسات الأمم المتحدة؛

٢٠ - تلاحظ أنه، استجابة للطلب المتزايد على الدعم المقدم إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، نهضت اللجان الإقليمية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق الاضطلاع ببحوث للسياسات العامة ودراسات تحليلية بشأن القضايا ذات الأهمية بالنسبة إلى دولها الأعضاء، وعقد حوارات رفيعة المستوى في مجال

السياسات العامة، وإقامة شراكات استراتيجية، وتعزيز تنفيذ مبادرات محددة لتنمية القدرات ومبادرات أخرى، وفي هذا الصدد، تدعو اللجان الإقليمية أن تدعم البلدان النامية، بناء على طلبها، على إدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة التي تتولى زمامها هي بنفسها، في مجالات مثل أطر تخطيط التنمية والأطر المالية الإقليمية، وأن تساعد على تشجيع الاتساق والتنسيق وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في ميداني البيانات والإحصاءات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢١ - تحث منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تقديم الدعم إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما يمكِّن الدول الأعضاء فيها من إقامة المزيد من الشراكات والأطر العابرة للحدود الوطنية، وذلك بغية تشجيع وتوسيع نطاق أفضل ممارسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يمكن أن تعود بالفائدة على عدد كبير من البلدان النامية؛

٢٢ - تكرر طلبها إلى الأمين العام أن يضمِّن، في التقرير الذي سيقدمه إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها التاسعة عشرة، آخر المستجدات عن الخطوات الملموسة التي اتُّخذت من أجل مواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

٢٣ - تسلّم بضرورة حشد الموارد الكافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتدعو في هذا الصدد جميع البلدان التي لديها القدرة إلى دعم هذا التعاون من خلال المساهمة في صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفقاً لقرارها ٢٦٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وأن تدعم المبادرات الأخرى المتخذة لفائدة جميع البلدان النامية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا في ما بين البلدان النامية؛

٢٤ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تعمل، ضمن حدود ولاية وموارد كل منها، على ضمان عدم تخلُّف أي بلد عن الركب لدى تنفيذ هذا القرار؛

٢٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والسبعين، تقريراً عن حالة التعاون بين بلدان الجنوب، يتضمن تقييماً للتدابير الملموسة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحسين الدعم الذي تقدمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعن حالة تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين البند الفرعي المعنون ”التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية“ في إطار البند المعنون ”الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية“، وذلك ما لم يتم الاتّفاق على خلاف ذلك في المناقشات المتعلّقة بتنشيط اللجنة الثانية.